

Distr.: General
22 December 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة السادسة والستون



الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة العشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الساعة ١١/٣٠

الرئيس: السيد زدوروف (نائب الرئيس) (بيلاروس)

المحتويات

البند ٢٥ من جدول الأعمال: التنمية الزراعية والأمن الغذائي

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إرسال التصويبات مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

ولا سيما من قبل القطاع العام؛ والازدياد المستمر لعدد سكان العالم؛ والواقع المتمثل في أن زهاء ٣ بلايين نسمة أصبحوا يأكلون حالياً كميات أكبر من الماشية التي تتغذى بكثافة على الحبوب، ومن منتجات الدواجن؛ وأخيراً، زيادة الطلب على المحاصيل الغذائية ومحاصيل العلف من أجل إنتاج أنواع الوقود الأحيائي.

٣ - واسترسل قائلاً إنه سعيًا إلى معالجة مشكلة انعدام الأمن الغذائي والتغذوي، ما فتئت الحكومات والهيئات الإقليمية والمجتمع الدولي تتبع بشكل متزايد نهجاً شاملاً ذا مسارين، يتمثل أحدهما في مواجهة الاحتياجات الفورية من خلال التدخلات التغذوية، والمساعدة الغذائية الطارئة، وشبكات الأمان، ويتمثل الثاني في تنفيذ إجراءات أطول أجلاً ترمي إلى معالجة الأسباب الهيكلية لانعدام الأمن، وتعزيز القدرة على إدارة مخاطر الكوارث، وبناء منظومات لكسب العيش وإنتاج الأغذية أكثر تحملاً للصدمات. ويقدم التقرير عرضاً عاماً للجهود الدولية المبذولة حالياً من أجل الاستثمار في الاضطلاع بجهد متعدد الأطراف وأفضل تنسيقاً للتصدي للأزمة.

٤ - ونوّه إلى ضرورة بذل جهود متسقة ومنسقة من جانب الحكومات والمجتمع الدولي من أجل تحقيق الأمن الغذائي الطويل الأجل. وقد اقترحت في التقرير بعض الإجراءات اللازمة اتخاذها على سبيل الأولوية: ينبغي التوسع في تطبيق الممارسات الناجحة والوفاء بالالتزامات القائمة؛ وينبغي للحكومات أن تستثمر بقدر أكبر في تدابير الحماية الاجتماعية من أجل تعزيز قدرة سبل كسب العيش على تحمل الصدمات وإنشاء شبكة أمان اجتماعي؛ وينبغي إدماج صغار المزارعين في سلاسل القيم وربطهم بالأسواق؛ وينبغي إيلاء الأولوية في سياق التخطيط الإنمائي الوطني لتنمية المؤسسات الزراعية الصغيرة والمتوسطة. وسيتيح مؤتمر الأمم

نظراً لغياب السيد عبد المؤمن (بنغلاديش)، تولى السيد زدوروف (بيلاروس)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/٠٥

البند ٢٥ من جدول الأعمال: التنمية الزراعية والأمن الغذائي (A/66/76-E/2011/102 و A/66/277)

١ - السيد شودري (رئيس فرع السياسات العالمية، شعبة التنمية المستدامة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): عرض تقرير الأمين العام عن التنمية الزراعية والأمن الغذائي (A/66/277)، فقال إن الأزمة الغذائية، ولا سيما في شرقي القرن الأفريقي، هي أسوأ حالة طوارئ إنسانية في العالم حالياً؛ وقد أحدثتها جملة أمور منها واحدة من أسوأ حالات الجفاف منذ عام ١٩٥٠، أفضت إلى فشل المحاصيل وهلاك قطعان كبيرة من الماشية، وأدت إلى ارتفاع فادح في أسعار المواد الغذائية. وبحلول شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، كان ٣٢ بلداً قد أصبحت بحاجة إلى مساعدة غذائية خارجية؛ ويُقدَّر عدد السكان الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية الفورية على امتداد الصومال وكينيا وإثيوبيا وجيبوتي بزهاء ١٣,٣ مليون نسمة، منهم ٧٥٠.٠٠٠ شخص يواجهون خطر المجاعة. وتقدر لجنة الصليب الأحمر الدولية أن ما بين ٣٠ و ٤٠ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية الحاد وأن آلاف الأطفال لقوا حتفهم بالفعل. وعلى الرغم من أن أعداد من يعانون من سوء التغذية قد انخفضت إلى زهاء ٩٢٥ مليون نسمة في عام ٢٠١٠، فإنه لا يزال يتعين عمل الكثير لتحقيق الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية.

٢ - وأردف قائلاً إن العوامل المحركة للأزمة محددة في التقرير، وهي الارتفاع غير المسبوق في أسعار الأغذية وتقلبها المفرط؛ وعدم انتظام إنتاج الأغذية نتيجة لتغير المناخ؛ ونقصان الاستثمار في التنمية الزراعية المستدامة،

بما في ذلك البحوث المتعلقة بسبل التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.

٧ - واستطرد قائلاً إنه لا يكفي زيادة إنتاج الأغذية؛ فأحد الأسباب الجذرية للأزمات الغذائية تكمن في مدى توافر إمكانية الحصول على الغذاء وتوزيعه. وينبغي للسياسات الوطنية والدولية أن تركز على معالجة هذه المشكلة، لا سيما بالنسبة للفقراء وأشد الفئات ضعفاً في البلدان النامية. وما برحت الإعانات الزراعية وغيرها من التشويوهات التجارية في البلدان المتقدمة النمو تلحق ضرراً بالغاً بالقطاع الزراعي في البلدان النامية، مما يحد من قدرتها على التصدي للفقراء، وتحقيق التنمية الريفية، والنمو الاقتصادي المستدام والشامل والمنصف على نحو فعال. ولذا تحت المجموعة البلدان المتقدمة النمو على إظهار المرونة والإرادة السياسية اللازمين لمعالجة هذه الشواغل خلال جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

٨ - واسترسل قائلاً إن الأهداف السبعة الأولى من الأهداف الإنمائية للألفية تقتضي جهوداً كبيرة من قبل حكومات وشعوب البلدان النامية ذاتها. أما الهدف الثامن من تلك الأهداف فيبرز مسؤولية الدول الصناعية الأكثر غنى عن مساعدة تلك الجهود. وتمثل الزراعة والاقتصاد الريفي قطاعين رئيسيين فيما يتعلق بدعم سبل كسب العيش في حالات الأزمات الطويلة الأمد؛ بيد أنهما لا يوجدان في المكانة المناسبة في تدفقات المعونة. ويلزم أن يعالج الهيكل الراهن للمعونة الاحتياجات الفورية وكذلك الأسباب البنوية للأزمات الطويلة الأمد. ويجب بصفة عاجلة إصلاح البنية المالية والاقتصادي الدولي من أجل حل المشاكل الاقتصادية البنوية التي تواجهها جميع القطاعات في البلدان النامية، بما فيها قطاع الزراعة.

المتحدة للتنمية المستدامة الذي سيعقد في عام ٢٠١٢ فرصة هامة للتركيز على الجهود المقبلة الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي وتنمية الزراعة المستدامة.

٥ - السيد سواريز سالفيا (الأرجنتين): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن الأزمة الغذائية العالمية، التي تتفاقم بفعل استمرار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، أصبحت تمثل تحدياً رئيسياً للتنمية ولتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فالتخلف الإنمائي والتصحر وتدهور حالة الأراضي، إضافة إلى الأحداث المناخية الشديدة، قد قوضت سبل كسب العيش والأمن الغذائي والتغذوي في القرن الأفريقي ومناطق أخرى من العالم. وتدعو مجموعة الـ ٧٧ والصين المجتمع الدولي إلى اعتماد نهج متكامل في شكل تدابير فورية وتدابير متوسطة الأجل وتدابير طويلة الأجل لمعالجة هذه المشاكل.

٦ - وأردف قائلاً إنه ما لم يُحرز تقدم سريع في مجال الحد من الجوع، ولا سيما في المناطق الريفية، سيكون من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، تحقيق سائر الأهداف الإنمائية للألفية. ويلزم اتخاذ تدابير عاجلة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وأكد أن التحرر من الجوع والحصول على غذاء مأمون ومغذٍ حق أساسي من حقوق الإنسان. ولإعمال هذا الحق، يلزم أن يتوافر التمويل المطرد والاستثمار المحدد الأهداف من أجل تعزيز الإنتاج الغذائي العالمي، ويلزم إيجاد موارد مالية جديدة وإضافية لتحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي على نحو مستدام. وعلاوة على ذلك، يلزم تعزيز القطاع الزراعي في البلدان النامية وتنشيطه، وذلك بجملة طرق منها تمكين النساء والشعوب الأصلية والمجتمعات الريفية وصغار ومتوسطي المزارعين؛ وتوفير المساعدة الفنية والمالية؛ وتيسير الحصول على التكنولوجيا ونقل التكنولوجيا؛ وبناء القدرات؛ وإجراء البحوث في مجالي الأغذية والزراعة،

البلدان نموا من جهود من أجل الوفاء بالأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، ومن أجل استئصال الفقر والجوع. وثمة حاجة ماسة إلى التركيز على جهود التكيف، والتخفيف من حدة الآثار المعاكسة، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، وإلى الحفاظ على التنوع البيولوجي. وأعرب عن أمل المجموعة في أن يركز مؤتمر الأمم المتحدة المقبل للتنمية المستدامة على التنمية الزراعية والأمن الغذائي المستدامين، ولا سيما في أقل البلدان نموا.

١٢ - واسترسل قائلا إن أقل البلدان نموا تتضرر بقدر غير متناسب من تقلب أسعار الأغذية ومن الجوع؛ فالتصحّر والجفاف، والملح وتدهور حالة الأراضي، هي واقع يومي في تلك البلدان، ولا يتوافر حاليا لأغلبية الناس في أقل البلدان نموا ما يكفي من الغذاء لتلبية احتياجاتهم التغذوية اليومية الأساسية، على الرغم من أن الإمدادات العالمية من الأغذية يمكن أن تلي طلبات الجميع. ولا بد من أن تُحسن أقل البلدان نموا الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي لأن هذا هو ما يؤدي إلى النمو الاقتصادي المستدام، والتخفيف من حدة الفقر، وشيوع السلام والأمن في المجتمع. ويستلزم ذلك زيادة المساندة الدولية لأقل البلدان نموا إلى جانب دعم بناء القدرات المؤسسية على الصعيدين الوطني والعالمي، بما في ذلك داخل الوكالات المتخصصة والمؤسسات المالية الدولية.

١٣ - واستطرد قائلا إن المجموعة تلاحظ بعين الجزع أن حصة المساعدة الإنمائية الرسمية في قطاع الزراعة قد انخفضت انخفاضاً حاداً على مدى السنوات العشرين الماضية. ولذا يلزم للمجتمع الدولي، ولا سيما شركاء التنمية، أن يعمل على وجه الاستعجال على قلب هذا الاتجاه. وتدعو المجموعة إلى الوفاء المبكر بالالتزامات التي تعهدت بها مجموعة الثمانية في البيان المشترك المتعلق بالأمن الغذائي العالمي، والمعنون: مبادرة "لاكويل"، للأمن الغذائي، وتدعو إلى توسيع نطاق أعمال البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي وجعله أكثر شمولاً.

٩ - وتطرق إلى ما بعد فترة الأزمة فقال إن ثمة حاجة إلى تحسين الإنتاجية الزراعية وتعزيز الممارسات الزراعية المستدامة، وذلك بطرق تحترم حياة السكان المحليين مع احترام التنوع البيولوجي للنظام الإيكولوجي، وهو ما يقتضي الدعم المالي والفني للبحوث في مجال التكنولوجيا السليمة بيئياً. ومن الأهمية بمكان حماية وتعزيز سبل معيشة الناس على المدى الطويل. وقد أُجبرت بلدان نامية كثيرة على أن تصبح مستوردة صافية للأغذية. ولا تزال زيادة الاستثمار والتعاون الدولي في مجال الزراعة يمثلان ضرورة حيوية لتحقيق الأمن الغذائي المستدام الطويل الأجل؛ وثمة حاجة إلى التشجيع على توفير الاستثمارات الكافية في البنية الأساسية الريفية، وتحسين فرص البلدان النامية للوصول إلى الأسواق، والترويج للاستثمار الدولي المسؤول في مجال الزراعة.

١٠ - السيد أشاريا (نيبال): تكلم باسم مجموعة أقل البلدان نموا، فقال إن الزراعة هي الأساس الذي تقوم عليه سبل معيشة الناس وتنميتهم الاجتماعية - الاقتصادية في أقل البلدان نموا، إذ لا يزال ٧٠ في المائة من شعوبها يعتمد على الزراعة. بيد أن أقل البلدان نموا تواجه تحديات متعددة في مجالي التنمية الزراعية والأمن الغذائي بسبب عدم توافر الموارد المالية الكافية، ونقص الاستثمار في البنية الأساسية المادية، والافتقار إلى خدمات التكنولوجيا والبحث العلمي والإرشاد الزراعي. ويضاعف من هذه التحديات انتشار أساليب زراعة الكفاف في أقل البلدان نموا والاعتماد الكبير لهذه البلدان على تصدير السلع الأساسية واستيراد الأغذية والوقود، إلى جانب الافتقار إلى أنشطة التصنيع وضعف القاعدة الاقتصادية.

١١ - وأردف قائلا إن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الراهنة، وأزمة الطاقة، وتقلب أسعار الأغذية، والآثار الضارة لتغير المناخ، ما برحت تلحق ضرراً جسيماً بما تبذله أقل

وأكد أن أقل البلدان نمواً تحتاج إلى رفع مستويات الاستثمار القصير الأجل والمتوسط الأجل والطويل الأجل في التنمية الزراعية والريفية المستدامة من أجل توليد المزيد من فرص العمالة لفقراء الريف وتحسين الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي في الأجل الطويل. ومن الضروري أيضاً نقل واستخدام التكنولوجيات الزراعية الملائمة والميسورة التكلفة والمستدامة، والقادرة على تحمل الصدمات المناخية.

١٤ - ونوه إلى ضرورة أن يفي أعضاء منظمة التجارة العالمية بتعهدهم في عام ٢٠٠٥ بكفالة القضاء على جميع أشكال الإعانات الزراعية بحلول نهاية عام ٢٠١٣، حسبما أُنْفِق عليه في برنامج عمل إسطنبول. وينبغي تنفيذ تدابير على مستوى السياسات ترمي إلى الحد من تقلب الأسعار، بما في ذلك تحسين نظم المعلومات المتعلقة بالمخزون والإنتاج، وزيادة الشفافية في أسواق السلع الأساسية، وتحرير حركة الإمدادات الغذائية. وأكد أن غايات وأهداف برنامج العمل قابلة للتحقيق وينبغي إنجازها. وتحقيقاً لهذه الغاية، يلزم زيادة الدعم المالي والتقني لأقل البلدان نمواً من جميع شركاء التنمية. واختتم كلامه قائلاً إن تحسين مستوى التعاون فيما بين بلدان الجنوب يمكن أن يؤدي دوراً تكميلياً هاماً في هذا الصدد.

رُفِعَت الجلسة الساعة ١٢/٣٥.